

# مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة 1537

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، 3 آذار/مارس 2020، الساعة 11/10

الرئيس: السيد كارلوس ماريو فورادوري ..... (الأرجنتين)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-04737(A)



\* 2 0 0 4 7 3 7 \*

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة 1537 لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أبدأ اليوم بإعطاء الكلمة لسفير ألمانيا الموقر ثم لسفيرة السويد الموقرة، اللذين يرغبان في تقديم إحاطة بشأن اجتماع برلين الوزاري المعني بنزع السلاح النووي ومعاهدة عدم الانتشار النووي، الذي عقد في شباط/فبراير 2020. وبعد ذلك، أعترزم إجراء مناقشة بشأن آخر صيغة من مجموعة التدابير، بما في ذلك مشروع برنامج العمل الذي عممته الأمانة أمس. فليفضل السفير بيروث بأخذ الكلمة.

**السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي ولزميلتي السويدية الموقرة لتقديم إحاطة إلى مؤتمر نزع السلاح. في 25 شباط/فبراير 2020، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) في برلين. وكان هذا هو الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة ستوكهولم التي أطلقت في 2019. واعتمد الوزراء في اجتماع برلين إعلاناً سياسياً بعنوان "معاهدة عدم الانتشار في دورتها الخمسين - النهوض بنزع السلاح النووي وتأمين مستقبلنا"، ومرفقاً يتضمن مجموعة من 22 تدبيراً ملموساً بعنوان "مركزات للنهوض بنزع السلاح النووي".

والغرض من مبادرة ستوكهولم هو تجاوز الجمود السائد في نزع السلاح النووي وإعطاء زخم جديد للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. واتفقت الحكومات المشاركة، على الرغم من اختلاف مناطقها واختلاف انتماءاتها السياسية، على رأي مفاده أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2020 يجب أن يثبت أن المادة السادسة من المعاهدة لا تزال وجيهة من الناحية العملية - مثلها في ذلك مثل جميع الالتزامات الأخرى بموجب المعاهدة.

وحظيت المبادرة، منذ اجتماعها الوزاري الأول، باهتمام كبير. ولقي الإعلان الصادر عن اجتماع ستوكهولم الوزاري في 2019 قبولاً حسناً في أوساط معاهدة عدم الانتشار. وتضافرت جهود البلدان المشاركة مع الأمين العام غوتيريش على هامش الجمعية العامة، وعمل الجميع على زيادة دعم المبادرة. ويتجسد هذا العمل في الإعلان والمركزات اللذين اعتمدا في برلين. وهذه تدابير عملية وهادفة للنهوض بنزع السلاح النووي على نحو ملموس. ولا تسعى المبادرة إلى أهداف لا يمكن تحقيقها، بل ترمي إلى خطوات يمكن اتخاذها اليوم بكل واقعية، استناداً إلى الالتزامات التي سبق التعهد بها في إطار معاهدة عدم الانتشار. وبطبيعة الحال، تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن إحراز مزيد من التقدم، بوسائل تشمل اتخاذ تدابير تتجاوز جهود التخفيض.

ولا حاجة إلى بيان الوثيقتين. فالمركزات موجهة أساساً إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تعترف البلدان المشاركة في مبادرة ستوكهولم بضرورة أن تسهم هي أيضاً في تعزيز معاهدة عدم الانتشار. ويشمل ذلك المشاركة الرفيعة المستوى في المؤتمر الاستعراضي والتعاون المستمر في مختلف المجالات (مكافحة أزمات الانتشار؛ والعمل المتعلق بالتحقق؛ والتثقيف النووي؛ والشفافية). ومن ثم فإن الجهود المشتركة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها يمكن أن تيسر اتخاذ تدابير أبعد مدى لتخفيض الترسانات النووية.

وتتراوح المركزات بين تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وزيادة تخفيض المخزونات، والإعلان عن ضبط النفس على أعلى مستوى سياسي، وتشديد ضمانات الأمن السلبية، والتدابير الملموسة للحد من المخاطر النووية، وتدابير الشفافية والإبلاغ، والمشاركة في التحقق من نزع السلاح النووي، والتثقيف في مجال نزع السلاح النووي، والخطوات الرامية إلى تيسير المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدابير تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وباجتماع برلين الوزاري، شرعت مبادرة ستوكهولم في مرحلتها الحاسمة التالية المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2020. وقد عقد الأعضاء العزم على الإسهام بنشاط في إنجاح المؤتمر. علاوة على ذلك، اتفق الوزراء على تحويل المرتكزات إلى ورقة عمل بشأن معاهدة عدم الانتشار. وندعو جميع البلدان الأعضاء في المعاهدة إلى الانضمام إلينا في مسعانا، وتأييد الإعلان السياسي والمرتكزات على حد سواء. وستتاح بعد قليل نسخ من الوثيقتين في هذه القاعة. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيدة بارد، سفيرة السويد.

**السيدة بارد (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لنا لعرض نتائج اجتماع برلين الوزاري المعني بنزع السلاح النووي ومعاهدة عدم الانتشار النووي على الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. فضلاً عن العرض الذي قدمه زميلي الألماني بشأن الإعلان السياسي الذي اعتمد في برلين، أود أن أضيف بضع كلمات بشأن الخطوات الأخرى التي ستستخدمها البلدان المشاركة في مبادرة ستوكهولم في الفترة السابقة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2020، الذي يفصلنا عن انعقاده أقل من شهرين.

يؤكد إعلان برلين من جديد العمل السياسي والدبلوماسي الذي ينبغي أن تضطلع به الدول المشاركة، وتركيزها على تعزيز جدول أعمال طموح لكنه واقعي يمكن أن تدعمه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء - أي جدول أعمال قائماً على أرضية مشتركة. وركزت مبادرة ستوكهولم، لدى إعداد مقترحات محددة للمؤتمر الاستعراضي، على تدابير عملية تسمى "مرتكزات للنهوض بنزع السلاح النووي"، تأخذ في الاعتبار مختلف وجهات نظر الدول والبيئة الأمنية الراهنة. والغرض من نهج المرتكزات هو الحد من المخاطر النووية الراهنة وبناء الثقة اللازمة للمضي في خطوات أوسع لنزع السلاح. والمرتكزات قائمة غير حصرية تتضمن تدابير للتقليل من دور الأسلحة النووية في المذاهب والسياسات؛ وتعزيز الشفافية في مذاهب وسياسات الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ والحد من خطر استعمال الأسلحة النووية المقصود أو غير المقصود؛ وتمتين التعاون وبناء الثقة؛ وتوطيد هيكل تحديد الأسلحة النووية.

وتسعى البلدان المشاركة في مبادرة ستوكهولم الآن إلى إجراء حوار مع الدول الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار لحشد الدعم لجدول الأعمال المقترح. ولهذا الغرض، سنتصل في الأسابيع المقبلة بعواصم الدول الأطراف في المعاهدة لتوجيه الانتباه إلى إعلان برلين ومرفقه الذي يتضمن المرتكزات. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تبادل الآراء بشأن المرتكزات، وإلى تناول اقتراحاتنا. علاوة على ذلك، سيقدم مرفق إعلان برلين الذي يتضمن المرتكزات بوصفه ورقة عمل مشتركة إلى المؤتمر الاستعراضي. وستدعو البلدان الأعضاء في مبادرة ستوكهولم الدول الأطراف إلى تأييد جدول الأعمال العام الوارد في تلك الورقة بغية الوفاء بالالتزامات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن اتفاق الدول الأطراف على جدول أعمال للتنفيذ - من خلال المرتكزات - في المؤتمر الاستعراضي سيثبت مرونة إطار المعاهدات ومصداقيته لصالح جميع الدول الأطراف. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفيرة على بيانها.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أنتقل الآن إلى مجموعة التدابير المنقحة. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومراقبيه على مشاركتهم البناءة ومرونتهم. وأقدر المناقشة التي أجريناها خلال الجلسة العامة المعقودة في 27 شباط/فبراير 2020. وبعد ذلك الاجتماع،

توصلت والرؤساء الآخرين لهذه الدورة إلى استنتاج مفاده أن مجموعة التدابير المنقحة تُبعدنا كثيراً عن توافق الآراء، فقررنا استئناف العمل على أساس المجموعة الأولى التي قدمها الرؤساء الستة. ونظرنا بعناية في كل تعليق وملاحظة أدلت بها الوفود. ونعتبر جميع الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء متساوية في القيمة، ولذلك عقدنا عدة جلسات غير رسمية بأشكال مختلفة بغية مراعاة جميع الشواغل.

وبعد إجراء العديد من المشاورات، قرر الرؤساء الستة أن إدخال بضعة تغييرات، ولا سيما في العنوان سيقربنا من توافق الآراء المطلوب لبدء العمل الموضوعي للمؤتمر. وهذا المقترح هو نتيجة مشاورات مطولة ومستفيضة وعميقة، وربما يكون الحل الوحيد الذي نتوقعه في هذه المرحلة الحرجة. ولم نستطع إيجاد بديل آخر. صدقوني، لقد حاولنا جاهدين وبجسنة نية أن نفعل ذلك، ولم نحمّل طابعي الحصرية والشفافية في هذه العملية.

وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية هامة: ألا وهي تقديم برنامج عمل في بداية العام. وما نحن الآن في 3 آذار/مارس، فلنحاول المضي قدماً، مستلهمين المبادئ التي نتقاسمها جميعاً. وفي هذه المرحلة، أود أن أعرض عليكم تجربة مثيرة للاهتمام مررت بها منذ عهد قريب. لقد أدركت، انطلاقاً من العديد من محادثاتي مع زملائي الموقعين، أن بعضهم يخفي نواياه. وهم بذلك يحاولون خداعنا. إن سوء ظن الأطراف بعضهم ببعض هو السمة الغالبة على المؤتمر. وتدفعني هذه الريبة أحياناً إلى الاعتقاد للأسف أن البعض أحرص على تأييد "برنامج حرب" من تأييد برنامج عمل، فلعلني واهم. وما لم تأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا عن الكفاح من أجل نزع السلاح، لن نخفق في الوفاء بولاية المؤتمر فحسب، بل الأهم من ذلك أننا سنخفق في ولايتنا الأخلاقية تجاه المجتمع الدولي.

يجب أن نفهم أن الكياسة ليست علامة ضعف وأن الإخلاص لا يحتاج دائماً إلى إثبات. ويبدو أننا ابتعدنا عن الواقع وبتنا نتخبط في متاهة تفانينا في بنائها بأنفسنا طيلة السنوات العشرين الماضية. ولذلك، أوعز إليكم وأطلب إليكم أن نستكشف معاً ما لم نخض فيه حتى الآن من أرضية مشتركة للاتفاق، وأن نبدأ العمل بطريقة موحدة ومنسقة. ويقول البعض إن لدينا ولاية للتفاوض، ويعرب في الوقت نفسه بحماس عن عزم راسخ على الموافقة على برنامج عمل. وأتساءل، أليس التفاوض شكلاً آخر من أشكال العمل؟

وإذا لم نتفق على بدء العمل، فلن نتفق أبداً على بدء مفاوضات بشأن أي مسألة. وباختصار، إذا لم يثق بعضنا ببعض، ولو قليلاً، فلن نبدأ العمل. وإذا لم نبدأ العمل، فلن نبدأ نزع السلاح. وهكذا لن نخرج من هذه الحلقة المفرغة أبداً.

وفي هذه المرحلة، أدعوكم إلى الإدلاء بتعليقات على هذا الاقتراح الثالث من الرؤساء الستة. أعطي الكلمة لممثلة أستراليا الموقرة.

**السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر سيدي الرئيس. وأؤيد كل ما قلته. لقد تعاونت الرئاسات الست لدورة 2020، وأستراليا واحدة منها، تعاوناً وثيقاً بروح الفريق. وينص النظام الداخلي على أن نعتمد برنامج عمل في بداية العام، ونرى أن قضاء فترة رئاستين من أصل ست لوضع مجموعة التدابير لهذا العام يكفي. فقد بذلنا قصارى جهدنا. وهذه المجموعة ليست كاملة ولا يمكن أن تسر الجميع تماماً، لكنها تتيح لنا بالفعل هيكلاً للعمل الموضوعي. ومجدونا أمل صادق أن تتمكن من الاتفاق على اعتمادها هذا الأسبوع.

وإذا قرر مؤتمر نزع السلاح عدم اعتماد مجموعة التدابير هذا الأسبوع، فسنترك أمرها للرئاسات الست لعام 2021 وسنقدم الوثائق بوصفها وثائق رسمية. ويسرنا أيما سرور أن نواصل

المشاورات مع جميع أعضاء المؤتمر الذين لديهم أفكار بشأن كيفية التوصل إلى توافق في الآراء، ولكننا لن نواصل مناقشة هذه المجموعة في الجلسة العامة.

ونسلم أيضاً أعضاء يقولون إنهم يرغبون في التركيز على الجوهر وإن الوقت قد حان لتكريس الجلسات العامة للمناقشات الموضوعية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وبشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. ومع ذلك يحدوني أمل صادق أن نتفق على اعتماد مجموعة التدابير هذا الأسبوع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر مندوبة أستراليا الموقرة. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

**السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، ليس فقط على كلماتكم الحكيمة هذا الصباح، بل أيضاً على جهودكم المستمرة وقيادتكم في هذه المسألة الصعبة. لقد تشاورتم على نطاق واسع، واستمعتم إلى الآراء التي أعرب عنها في هذه الجلسة العامة وفي المشاورات التي أجريتموها مع الأعضاء. وأعتقد أن المجموعة المنقحة التي عرضتموها طريقة حكيمة لإخراجنا من المتاهة التي وصفتها خيراً وصف.

ووفد بلدي مستعد لتأييد الاقتراح المقدم خلال رئاسة الجزائر بقيادة السفير بلباكي. والتغيير الوحيد الذي نرى أنه أدخل على المقترح هو عنوان ورقة العمل. وهذا أمر مؤسف. فمن المؤسف أن نعجز على ما يبدو عن تسمية هذه الوثيقة باسمها الحقيقي، أي برنامج عمل. ومع ذلك، إذا كان لا بد من ذلك لحمل مؤتمر نزع السلاح على اعتماد مجموعة التدابير وبدء مناقشات موضوعية بشأن جدول أعمالنا هذا العام، فلا بأس؛ نحن له قابلون. ووفد بلدي مستعد تماماً إذن للانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذه المجموعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير المملكة المتحدة الموقر. أعطي الكلمة الآن لسفير هولندا الموقر.

**السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة، وأشكركم أيضاً على برنامج العمل المنقح وعلى الجهود الدؤوبة التي بذلها الرؤساء الستة لدورة 2020 بالإضافة إلى آخر رئيس لدورة 2019 وأول رئيس لدورة 2021. أعتقد أنكم فعلتم كل ما في وسعكم لتمكيننا من إجراء هذه المناقشة.

لقد فاجأتني بعض التغييرات التي أدخلت على النص، حيث كان لدينا انطباع بأننا نتحدث عن برنامج عمل. وكما قلتم في مقدمتكم، سيدي الرئيس، إن عرض برنامج عمل مسؤولية تقع على عاتق الرئيس المقبل. ولست مرتاحاً لتغيير عنوان الوثيقة لأنها برنامج عمل كما قال زميلي البريطاني. وأرى أنها أصبحت تسمى الآن "ورقة العمل المنقحة بشأن مشروع مقترح خاص بأعمال مؤتمر نزع السلاح لعام 2020". وإذا كانت عبارة "برنامج العمل" تثير إشكالات، أقترح أن تسمى الوثيقة بدلاً من ذلك "مشروع مقترح بشأن عمل برنامج مؤتمر نزع السلاح لعام 2020". وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن النص نفسه يحيل إلى الفقرة 28 من النظام الداخلي التي تدعو المؤتمر إلى وضع برنامج عمل على أساس جدول أعماله. وهذا ما نفعله، ولذلك أود أن يُوضَّح أن الأمر يتعلق ببرنامج عمل.

علاوة على ذلك، التبتست عليّ الأمور بعض الشيء من مضمون المادة 6 من مشروع برنامج العمل، التي يرد فيها ما يلي: "سيقدم المنسقون التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز والمتفق عليه بتوافق الآراء في الهيئات الفرعية إلى مؤتمر نزع السلاح، عن طريق الرئيس، من أجل اعتمادها وإبرازها على النحو الواجب في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة". لا أعرف بالضبط ما يعنيه ذلك. هل يتفق ذلك مع النظام الداخلي؟ هل تملك الهيئات الفرعية سلطة اتخاذ

القرارات أم الأمر بيد المؤتمر بكامل هيئته؟ وإذا لم تتمكن الهيئات الفرعية من اعتماد تقرير بتوافق الآراء، فهل يعني ذلك أننا لن نحصل على تقرير، أم أن على المنسقين أن يقدموا تقريراً بأنفسهم؟ لذلك أنا في حيرة من أمري. ولحل هذه المشكلة أقترح تعديل السطر الأول، بحيث تبدأ الفقرة كالآتي: ”يقدم المنسقون بتوافق الآراء إلى مؤتمر نزع السلاح التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز والمتفق عليه في الهيئات الفرعية“. والفكرة الأساسية هي الاتفاق رسمياً على التقرير نفسه في جلسة عامة من جلسات المؤتمر. وبطبيعة الحال، سيقدر كل منسق إن كان هناك توافق في الآراء لتقديم تقرير إلى الجلسة العامة، لأن الجلسة العامة قد لا تعتمد التقرير ما لم يحصل ذلك التوافق.

أما الوثيقة الأخرى فتكاد تبقى على حالها وحظيت بقبولنا عندما بحثناها من قبل. وليست لدينا ملاحظات إضافية في هذا الشأن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير هولندا. أعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا الموقر.

**السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. سأتوخى الإيجاز. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكركم وأشكر الوفود الأخرى للبلدان الستة التي ستتولى الرئاسة هذا العام على جهودكم الدؤوبة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من استئناف عمله. لقد أعددتكم وعممتكم وعدلتكم وقدمتكم مجموعة من الوثائق التي نرى أنها جاهزة للاعتماد. واضطلعتكم جمعياً وفردياً بعمل هائل. سيدي الرئيس، أتفق تماماً معكم ومع زميلتنا الأسترالية على أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار؛ نحن مستعدون لاعتماد الورقات المعروضة علينا. ونؤيدها تماماً. وقد لا تناسب الجميع في هذه القاعة، لكن وفد بلدي يرى أن عودة المؤتمر إلى العمل أمر بالغ الأهمية. ويجدوني الأمل، وأنا أنظر إلى الزملاء في هذه القاعة، أن نتمكن من اتخاذ قرار اعتماد مجموعة التدابير، بغض النظر عن اسمها، حتى يتمكن المؤتمر من استئناف عمله.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لسفير ألمانيا الموقر. شكراً على كلماتكم المتعلقة بالرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفير اليابان الموقر.

**السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود أن أضم صوت اليابان إلى أصوات المتكلمين السابقين الذين رحبوا بجهودكم الدؤوبة لتحقيق توازن جيد من خلال إجراء مشاورات مكثفة. وتفضل اليابان أيضاً الصيغة السابقة التي تتضمن عبارة ”برنامج عمل“ في العنوان، لأننا فهمنا أن مجموعة التدابير السابقة كانت متمكنة تماماً من بدء العمل الموضوعي. ومع ذلك، فحرصاً على توافق الآراء، تعرب اليابان عن تأييدها الكامل للرؤساء الستة الذين قدموا مجموعة التدابير.

ونود أن نحصل، متى أمكن، على توضيحات بشأن نظام تقديم التقارير الذي ذكره زميلنا الهولندي. هذا سؤال مشروع، ولما عُينت شخصياً واحداً من منسقي الهيئات الفرعية، أود أن أعرف ما ينبغي علي فعله، وما إذا كان يحق لي ذلك ومتى. ويمكن تقديم هذا التوضيح في الوقت المناسب، بعد اعتماد هذه المجموعة من الوثائق.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لسفير اليابان الموقر. أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو الموقر.

**السيد أريستيغوي برافو (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي الرئيس. نأخذ الكلمة بإيجاز لنشكركم على جهودكم وجهود فريقكم خلال هذه الأسابيع. لقد أظهرتم في عملكم تفانياً وقدرة على الإصغاء - وهما صفتان هامتان في اعتقادنا من صفات رئاسة تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء قلَّ من حققه على مدى العقدين الماضيين.

في البداية، كان الهدف من رئاستكم وجميع الرؤساء الستة لهذه الدورة هو تقديم برنامج عمل يستخدم الصيغة المتفق عليها في قرار اتخذ قبل عامين. وأدت المشاورات التي أجريت والجلسة العامة الأخيرة التي عقدت إلى استنتاج مفاده أن الصيغة المتفق عليها تعكس توازناً تحقق آنذاك، وهو أمر يصعب تكراره في ظل الظروف الراهنة. وبالأمس، تلقينا نسخة منقحة من الوثائق الثلاث. ونرى أن هناك نقطتين ينبغي إبرازهما. فأما الأولى فهي أن أهم وثيقة لم تُعد تسمى برنامج عمل. وهذا تغيير هام لأنه يعني أننا لن نعتمد أو ننفذ هذا العام أيضاً برنامج عمل يسمح لمؤتمر نزع السلاح باستئناف عمله الموضوعي. أما النقطة الثانية، وهي إيجابية بالأحرى، فتتعلق باستخدام صيغة من شأنها أن تؤدي مرة أخرى إلى توازن بدأ يتحقق في دورة 2020 وكاد يُعتمد في 14 شباط/فبراير من هذا العام.

فأمامنا التزام جديد إذن في إطار رئاستكم والرئاسات الأخرى لهذه الدورة: مجموعة من التدابير نوقشت في الجلسة العامة وفي جلسات غير رسمية. وتحافظ هذه الوثائق على التوازن الدقيق الذي تحقق في نهاية رئاسة الجزائر. وبغية التوضيح، نحن على بعد أيام من انتهاء رئاسة الأرجنتين، ويسود لدى الأعضاء شعور بأن الرئاسة الثانية هي التي تتيح كل عام فرصة للنهوض بعمل المؤتمر.

لقد أرسلنا مجموعة التدابير التي عرضتموها علينا بالأمس إلى عاصمتنا معربين عن تأييدها. ونحن على ثقة من أنها ستمكّن الوفود، في حال اعتمادها، من استئناف المناقشات الموضوعية وتهيئة مناخ من الثقة والاستعداد لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن في المستقبل القريب. ونعرب مرة أخرى عن امتناننا لكم وللرؤساء الآخرين لهذه الدورة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر ممثل بيرو الموقر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وإلى الرئاسات الأخرى لدورة هذا العام.  
(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا الموقر.

**السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الفرصة لأخذ الكلمة. أود أيضاً أن أشكركم على التشاور مع الوفود، بما في ذلك وفدنا، بشأن مجموعة التدابير. وأود أيضاً أن أشكر الرؤساء الستة لهذه الدورة على جهودهم الدؤوبة سعياً لترح مجموعة من التدابير يمكن اعتمادها.

وأود في البداية أن أشير إلى أن وفد بلدي وجد صعوبة كبيرة في إطلاع عاصمتنا على تطور العملية، نظراً إلى وجود بعض اللبس إزاء المقترح المطروح بالفعل. وعلى الرغم من ذلك، أحلنا المشروع الذي عُمم بالأمس إلى عاصمتنا للحصول على تعليمات. وسنكفل إبلاغ العاصمة بمناقشات اليوم على وجه السرعة من أجل توجيه تقييمها للمشروع. وما زلنا في انتظار التعليمات من عاصمتنا.

ونلاحظ أن بعض الآراء التي أعرب عنها خلال الرئاسة الجزائرية، والتي أتاحت أساساً ممتازاً يمكن الاستناد إليه، لم تُدرج في المشروع الذي عُمم بالأمس. ونأمل أن تُراعى آراء جميع الوفود، كما ذكرنا من قبل. وينبغي أن تكون هذه العملية بمثابة بناء توافق في الآراء، وتحقيقاً لذلك ينبغي أن تؤخذ آراء جميع الأعضاء في الاعتبار.

وأخيراً، سيدي الرئيس، نود أن نشكركم مرة أخرى على كل ما تبذلونه من جهود. وكونوا على يقين من أن جنوب أفريقيا على استعداد لدعمكم في مسعاكم للتوصل إلى توافق في الآراء. وشكراً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لممثل جنوب أفريقيا الموقر. شكراً على كلماتكم بشأن هذه الرئاسة والرئاسات الأخرى لهذه الدورة. لا أرى أي وفد آخر يود أخذ الكلمة. آسف، ليتفضل ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر بأخذ الكلمة.

**السيد باغاني هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس. أود بدوري أن أشكر الرؤساء الستة لهذه الدورة وأن أؤكد لكم دعمنا. مثلما أشرنا إليه من قبل وأكدته من جديد نائب وزير خارجية بلدي في الأسبوع الماضي، تعلق إيران أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة والولاية القانونية للنهوض بقضية نزع السلاح النووي عن طريق التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً لتحقيق هذه الغاية.

وهذا أمر لا يُستهان به. فمن مسؤوليتنا الجماعية والفردية أن نمضي صوب نزع السلاح النووي، وهي مسؤولية تشمل واجب صون ولاية المؤتمر من أي تدخل أو تقويض يضر بها. وكما تعلمون جميعاً، فإن الخطوة الأولى والضرورية نحو الاضطلاع بولاية المؤتمر الأساسية هي وضع برنامج عمل شامل ومتوازن. ويعني الشمول والتوازن أن يكون برنامج العمل متسقاً ومتماشياً مع ولاية المؤتمر ونظامه الداخلي. فللمادة 28 من النظام الداخلي للمؤتمر، على سبيل المثال، واضحة بشأن ما يتعين على المؤتمر اعتماده. إن الأمر يتعلق ببرنامج عمل؛ وليس بمجموعة تدابير.

ومع ذلك، أظهر المؤتمر توافقاً واسعاً في الآراء تحت رئاسة الجزائر، وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر السفير بلباكي على نهجه المهني والشفاف والأمين في توجيه أعمال المؤتمر. ففي ظل قيادته القديرة، تمكنت الوفود إلى حد ما من قبول مفهوم مجموعة التدابير؛ بما فيها الوفود التي كانت لديها تحفظات جدية على جزء من تلك المجموعة. غير أننا أوضحنا أننا لا ينبغي أن نضحي بناءً على ذلك بجزء من جوهر ولاية المؤتمر، لا لشيء سوى ليكون لدينا موضوع للنقاش.

لقد أشرتم، سيدي الرئيس، إلى حلقة مفرغة ناتجة في رأيكم عن انعدام الثقة. أتفق معكم على ضرورة أن تتجنب الإسهام في انعدام الثقة الذي نشعر به. والسبيل إلى ذلك هو الوفاء بمسؤولياتنا: نحن بصفتنا دولاً أعضاء، وأنتم بصفتمكم رئيساً.

وبعد أن قلنا ذلك، سيدي الرئيس، وبينما نتبع نهجاً مهنيًا للنظر في جميع المقترحات، نتساءل عن مدى اختلاف الصيغة الجديدة عن الصيغة التي اقترحتها الجزائر قبل ثلاثة أسابيع. قد يكون العنوان هاماً لبعض الوفود، لكن وفد بلدي لا يعتبر الأمر مشكلة. وبطبيعة الحال، أحترم آراء الجميع وشواغلهم وملاحظاتهم. لقد ذكرتم أنكم حاولتم مراعاة كل ملاحظة، ونقدر عملكم على إجراء مشاورات فور انتهاء رئاسة الجزائر. واعتقد أننا عقدنا في اليوم الثاني من رئاستكم مشاورات غير رسمية بحضور عدة وفود، عرضنا فيها بوضوح شواغلنا ومقترحاتنا. وخلال الأسبوعين الماضيين، نقلنا إليكم تلك الشواغل، وفضلتم، حتى قبل بضعة أيام، التركيز على الصيغة المعتمدة في 2018. للرئيس صلاحية فعل ذلك، وهو أمر نحترمه مثلما نحترم تماماً قرار العودة إلى مجموعة التدابير التي اقترحتها الجزائر.

ومع ذلك، سنكون ممتنين، سيدي الرئيس، لو أوليتم جميع الملاحظات الاعتبار الواجب. فُلتنم إنكم تعتمرون فعل ذلك بوضع صيغة جديدة. غير أن النص المعروض علينا الآن لا يعالج للأسف الحد الأدنى من الشواغل التي أثارناها معكم. وأود أن أذكركم من جديد بأن وفد بلدي بدأ يطرح بعض الخيارات وناقشت الوفود صياغات مختلفة. وكنا نعتقد أن صيغتم ستعكس على النحو الواجب بعض هذه الشواغل على الأقل. فشكراً مجدداً سيدي الرئيس. وسنواصل العمل معكم ومع الوفود الأخرى من أجل تحديد أفضل السبل للاستجابة للملاحظات التي أدلينا بها خلال مشاوراتنا غير الرسمية معكم ومع الوفود الأخرى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

**السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية):** شكراً السيد الرئيس. اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر على توزيع النسخة المنقحة من مشروع القرار، وعلى جهودكم في المشاورات الموسعة حولها. كما أشكر الرئاسة الست على جهودها التي مكّنتنا من الوصول إلى هذه المرحلة الهامة من العمل.

السيد الرئيس، لقد طرح وفدي خلال المشاورات وخلال الجلسة العامة السابقة مشاغل، وهي ما تزال قائمة. ونتوقع أنه في سياق السعي لبناء التوافق بذل كل جهد ممكن لأخذ كافة المشاغل في الاعتبار قبل تقديم نسخة منقحة من مشروع القرار. ونشدّد في هذا السياق على أن عملية بناء التوافق هي عملية شاقة وتتطلب جهوداً كبيرة. لقد عبّر وفدي عن استعدادنا للتفاعل بشكل بناء مع المشروع الخاص بالعمل المضموني للمؤتمر، على الرغم من وجود مشاغل لدينا من خطورة تكريس مسار الهيئات الفرعية وتحويله إلى ممارسة تكريس عملية تداولية تقتصر على تكرار المواقف الوطنية والدوران في الحلقة نفسها دون تحقيق قيمة مضافة تصب في اتجاه تنفيذ ولاية المؤتمر التفاوضية، وما قد يسببه ذلك من الابتعاد بشكل تدريجي عن ولاية المؤتمر الأساسية المتمثلة بالتفاوض على صكوك قانونية.

أما فيما يخص البيان الرئاسي المتصل بعمل المؤتمر المحسّن والفعال، لقد سبق أن أوضحنا في مناسبات عدة موقفنا من ذلك وأوضحنا أيضاً في المشاورات غير الرسمية. وشددنا على أن تركيز موارد ووقت المؤتمر ينبغي أن يصب في تنفيذ ولاية المؤتمر الأساسية لا سيما في ظل تزايد المخاطر والتحديات للبيئة الأمنية العالمية الراهنة. وسبق أن أشرنا إلى أنه مع إقرارنا بوجود هامش لتحسين هذه الطرائق فإن هذا الموضوع لا يشكل أمراً ملحاً على طاولة المؤتمر. ونرى أنه لا يجب الربط بشكل مصطنع بين عمل المؤتمر المضموني وهذا الجانب الاجرائي. ونعتقد بالتالي أنه من المناسب إعطاء وقت أكثر لهذا المسعى لدراسته بعناية وتوضيح جوانبه التي تحتاج للمناقشة والتحسين لضمان ضبطه وتحديد الهدف النهائي منه، وذلك لنكفل الحصول على القيمة المضافة المأمولة منه.

وبالنظر لطبيعة هذا الموضوع الإجرائية، وحرصاً على عدم إعاقة المقرر المضموني، فإننا ما تزال متمسكين بضرورة فصل البيان الرئاسي المتصل بعمل المؤتمر المحسّن والفعال عن المقرر الخاص بالهيئات الفرعية.

السيد الرئيس، يدرك وفدي الجهود الكبيرة المبذولة من قبلكم بالتعاون مع الرئاسة الست لاستكشاف سبل إعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي، لكنه يرى في الوقت نفسه أن المشروع المقدم المنقح ما يزال بحاجة إلى المزيد من العمل والتحسين.

نشكر في الختام جهودكم ونعرب عن الاستعداد لتابعة التفاعل بشكل بناء وبروح إيجابية مع مساعيكم للتوصل إلى توافق من أجل استئناف العمل المضموني للمؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر. أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي الموقر.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** صباح الخير، حضرات الزملاء الموقرين. لم أكن أرغب في البداية في أخذ الكلمة، لأن من المهم أن نستمع إلى آراء الوفود الأخرى اليوم، لكنني قررت أن أتكلم في نهاية المطاف بعد أن أصغيت إلى بعض التعليقات.

أولاً، أود أن أشكر سفير الأرجنتين وفريقه على الجهود المبذولة خلال الأسبوع الماضي للتوفيق بين المواقف وتقديم نسخة منقحة من مجموعة التدابير الجزائرية بشأن تنظيم أعمال مؤتمر نزع السلاح في 2020.

وأود أن أدلي بعدد من التعليقات وأن أشرح، قبل كل شيء، لماذا يرى الاتحاد الروسي أن من المهم التركيز على عنوان الوثيقة. فنحن نرحب بهذا التغيير. ونعتقد أن من المهم أن يتطابق عنوان الوثيقة مع محتواها. ومقارنة بعام 2018، لا شك في أن الوثائق المقدمة خطوة حاسمة إلى الأمام، لكننا لا نستطيع أن نعتبر هذه الوثائق برنامج عمل، نظراً إلى عدم توافق آراء الوفود بشأن بدء العمل التفاوضي. وإذا لم نبدأ المفاوضات فإن الوثائق التي تنص على جدول زمني للجلسات أو إنشاء هيئات فرعية وأفرقة عاملة ولجان خاصة لا يمكن أن تشكل برنامج عمل في رأينا. وموقفنا واضح تماماً ولم نغيره، وأمل أن تؤيدنا وفود أخرى في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بالمسألة التي أثارها زميلي الموقر، السفير غابريلسي ممثل هولندا، بشأن الفقرة 6 من منطوق الوثيقة الأولى، وعلى وجه التحديد الحاجة إلى حذف عبارة "بتوافق الآراء" من النص، يجب أن أوجه انتباهكم إلى الفقرة 4 التي تورد أن الهيئات الفرعية تعمل وفقاً للفقرتين 24 و 18 من النظام الداخلي للمؤتمر؛ وينص هذا النظام بوضوح على أن تُعتمد قرارات المؤتمر، وكذلك قرارات الهيئات الفرعية، بتوافق الآراء. ولذلك، فإن عبارة "بتوافق الآراء" الواردة في الفقرة 6 تتفق تماماً مع الفقرة 4 من الوثيقة. هذه هي النقطة الأولى التي وددت عرضها.

ثانياً، طرح وفد اليابان سؤالاً عما ينبغي فعله إذا نشأ سوء فهم بشأن طبيعة أو وضع تقرير صادر عن هيئة فرعية. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباهكم إلى المادتين 24 و 25 من النظام الداخلي. فيما يلي نص المادة 25:

(تكلم بالإنكليزية)

"لا يجوز تفسير اعتماد التقارير بتوافق الآراء على أنه يؤثر بأي صورة على ما يشترط أساساً من ضرورة أن تعكس تلك التقارير بأمانة مواقف جميع أعضاء الأجهزة ذات الصلة".

(تكلم بالروسية)

ومن الواضح تماماً أن هذا التقرير، بغض النظر عن وضعه، يجب أن يعكس بدقة المواقف التي أعربت عنها الدول أثناء أعمال الهيئة. وأعتقد أن هذا هو الشيء الرئيسي الذي ينبغي أن ينظر فيه ممثلو الدول الذين وافقوا على أداء مهمة منسقي هذه الهيئات.

سأخفي كلمتي بالقول إن العديد من جوانب مجموعة التدابير المقدمة يثير شكوكاً وشواغل كثيرة لدى الوفد الروسي. ومع ذلك، وبالنظر إلى جميع الظروف، سواء منها الداخلية التي يُقصد منها الحالة في المؤتمر، أم الخارجية التي تعني الحالة الراهنة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن الحاجة أيضاً إلى الشروع في عمل موضوعي في المؤتمر، يمكن أن ييسر إلى حد بعيد نتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يسهم إسهاماً إيجابياً فيها، فإننا على استعداد لبحث إمكانية تأييد توافق الآراء بشأن المشروع، متى تحقق هذا التوافق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر. أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقرة.

السيدة أندارسيا رودريغيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها لاستكشاف السبل الممكنة للتوصل

إلى حلول توافقية في الأيام الأخيرة. ونقدر أيضاً تقييم الرؤساء الذي يفيد بأن المقترحات التي سبق أن قدمتها الجزائر كادت تحظى بموافقة المؤتمر. وأيد بلدي الجهود التي بذلتها رئاسة الجزائر للتوصل إلى حل بتوافق الآراء من شأنه أن يساعد المؤتمر في الخروج تدريجياً من مأزقه.

لقد أصغت فنزويلا إلى التعليقات والشواغل المشروعة للوفود التي أعربت عن عدم ارتياحها إزاء الحالة الأمنية الراهنة. وكان على المؤتمر أن يؤدي دوراً في هذا الصدد بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. ولذلك، لا بد من بدء المفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً تستند إلى البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، مثلما أكده نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في جمهورية فنزويلا البوليفارية عندما خاطب الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر في الأسبوع الماضي.

وخلال عامي 2019 و2020، شددت وفود الدول الأعضاء في المؤتمر مراراً وتكراراً على ضرورة الحفاظ هذه الهيئة على ولايتها التفاوضية. ويتفق بلدي مع هذا الرأي ومع رأي الوفود التي طلبت من الدول الأعضاء الحيلولة دون أن تصبح المناقشات التي تقع صراحة ضمن ولاية هيئة نزع السلاح في نيويورك مسألة روتينية في مؤتمر نزع السلاح.

ولسنا مقتنعين تماماً بأن التغييرات التي عُملت بالأمس على عنوان مقترح الجزائر قد راعت بالفعل الطلبات الواردة من الوفود بشأن المقترحات المقدمة من الرؤساء الستة لدورة 2020، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية التفاوضية للمؤتمر وضرورة الامتناع عن رهن استئناف المناقشات بمسائل إجرائية.

ونعتقد أيضاً أن بيان الرئاسة بشأن فعالية أداء المؤتمر يستدعي الحذر. فمن الممكن أن يؤدي السعي إلى تحقيق توافق في الآراء استناداً إلى هذه المقترحات إلى تفاقم جو الاستقطاب السائد في المؤتمر حالياً.

ولذلك فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية مستعدة لمواصلة استكشاف سبل تحديد الحلول التي يمكن التوصل إليها بتوافق الآراء في 2020، والحفاظ على الولاية التفاوضية وجدول أعمال المؤتمر وطبيعة برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقرة على بيانها.

(تكلم بالإنكليزية)

هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً. أود أن أشكر جميع الوفود التي عرضت وجهات نظرها وأعربت عن آرائها بشأن مجموعة التدابير المنقحة. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. سيعلن عن الجلسة العامة المقبلة في أقرب وقت ممكن. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.